

الورقات في اصول الفقه

بجلال الدين المحلي

٢١٦

ش . ج

شرح العرفقات لامام الحرمين ، تأليف جلال الدين

المحلي ، محمد بن محمد - ٨٦٤ هـ . كتبه زكريا بن

أحمد بن علاء الدين المقدسي - ١٠٢٦ هـ .

٩ ق ٢٣ س ٥ ر ٢٠ x ١٥ سم

نسخة جيدة ، خطها نسخ حسن .

١٠٤٨

الأزهريه ٢ : ٥٩ ، الأعلام ٦ : ٢٣٠

١- أصول الفقه ، ٢- المؤلف ، ٣- النسخ

ج - تاريخ النسخ ، د - شرح المحلي للورقات .

كتاب

الدرقات في اصول الفقه

عبد الله بن المحلى

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

اسم الكتاب المورقات في اصول الفقه الرقم ١٠٤٨

اسم المؤلف عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن المحلى

تاريخ النسخ ١٠٩٤

عدد الاوراق ٩ القياس ٥٠٥

ملاحظات اصول فقه ١٠٦٦

٣٠٩

ومع مرجحان الثبوت أو الانتفاء **أصول الفقه** أي وضع فيه هذه المقامات
طرقه أي طرق الفقه **على سبيل الاجمال** لمطلق الامر والذم وفعل النبي والآل
والقياس والاستصحاب من حيث البحث عن اولها بانه للوجوب والثاني بانه
للحرمة والباقي بانها حجج وغير ذلك مما ياتي مع ما يتعلق به خلاف طرقه
على سبيل التفصيل نحو اقيام الصلاة ولا تقربوا الزنا وصلاته صلى الله عليه وسلم
في اللعبة كما اخرج الشرح والاجماع على ان لبنت الابن السدس مع بنت
الصلب حيث لا عاصب لهما وقياس الارز على البر في امتناع بعضه
بعض الامثلة مثل يد بيد رواه مسلم واستصحاب الطهارة لمن شك في بقائها
فليست من اصول الفقه وان ذكر بعض ما في كنهه تمثيلا **وكيفية الاستدلال**
بها أي بطرق الفقه من حيث تفصيلها عند تعارضها لكونها ظنية من تقديم
الخاص على العام والمقيد من المطلق وغير ذلك وكيفية الاستدلال بها جردا الى
صفاتها من يستدل بها وهو المجتهد بهذه الثلاثة هي الفن المسيحي باصول الفقه
عليه **ومعني قولنا كيفية الاستدلال بها ترتيب الأدلة في التقديم والتأخير**
كتقديم الخاص على العام وغير ذلك مما يرجح به بعض الأدلة عند تعارضها
وما يتبع ذلك وما يتبع الكيفية باستنباطها ليحصل من احكام
المجتهدين أي الامور التي بها يتحقق الاجتهاد ليتاني معنى تلك الكيفية
لانه لا تحصل لغير المجتهد **وابواب اصول الفقه اقسام الكلام والامر**
والذم والخاص والعام ويذكر فيه المطلق والمقيد والمجمل والمبين والظاهر
وفي بعض النسخ والمؤل والافعال والناسخ والمنسوخ والاجماع والاضمار
والقياس والخطر والاباحة وترتيب الأدلة وصحة المفتي والمستفتي
واحكام المجتهدين **باب اقسام الكلام** فاما اقسام الكلام فاقول ما
يتركب منه الكلام **اسمان** نحو زيد قائم **واسم وفعل** نحو قام زيد **او فعل**
وحرف نحو ما قام اثبت بعضهم ولم يعد الضمير في قام الراجع الى زيد مثلا

لعدم

لعدم ظهوره والجمهور على هذه كلمة **او اسم وحرف** وذلك في النداء نحو يا زيد وان كان
المعني ادعوا او انا دي زيدا **والكلام ينقسم الى امر وذي خوقم ولا تقعد وخبر**
نحو جازيد **واستخبار** نحو هل قام زيد فيقال نعم او لا **وينقسم ايضا الى تن نحو**
ليت الشباب يعود **وعرض** نحو لا تنزل عندنا **وقسم نحو** والله لا فعلن كذا **ومن**
وجه اخر ينقسم الى حقيقة ومجاز والحقيقة ما بقي في الاستعمال على موضوعه
وقيل ما استعمل في ما اصطلح عليه من المخاطبة فيه وان لم يبق على موضوعه
كالصلاة في الهيئة المخصوصة فانهم يبق على موضوعه اللغوي وهو الدعا والخبر والذم
لذوات الاربع كالحمار فانهم يبق على موضوعه وهو كل ما يدب على الارض **والمجاز ما يجوز**
أي تعدي به عن موضوعه هذا على المعنى الاول الحقيقة وعلى الثاني ما استعمل في غير
اصطلاحه عليه من المخاطبة **والحقيقة اما اللغوية** بان وضعها اهل اللغة كالاسد للمجنون
المفترس **واما شرعية** بان وضعها الشارع كالصلاة للعبادة المخصوصة **واما عرفية**
بان وضعها اهل العرف العام كالذابة لذوات الاربع كالحمار وهي لغة لكل ما يدب على الارض
والخاص كالفاعل للاسم المرفوع المعروف عند النحاة وهذا التقسيم ما يش على التعريف
التالي أي هناك الحقيقة دون الاول القاصر على اللغوية **والمجاز اما ان يكون**
بزيادة او نقصان او نقل او استعارة فالمجاز بالزيادة مثل قوله تعالى
ليس كمثل شي فالكاف زائدة والافني معنى مثل فيكون له تعالى مثل وهو محال والقصد
بهذا الكلام نفيه **والمجاز بالنقصان مثل قوله تعالى واسيل القرية** أي اهل
القرية وصدق تعريف المجاز على ما ذكره فانه قد استعمل في مثل في بقي المثل وسوال
القرية في سوال اهلها **والمجاز بالنقل كالفيل فيما يخرج من الانسان** نقل
اليه عن حقيقة وهي المكان المطمين من الارض تقضي فيه الحاجة بحيث لا يتبا
منه عرف الا الى الخارج **والمجاز بالاستعارة كقوله تعالى جدارا يريد ان ينقص**
أي يسقط فتشبه ميله الى السقوط بزيادة السقوط التي هي من صفات الحي دون
الجدار **والمجاز المبني على التشبيه يسمى استعارة باب الامر والنهي ما لا امر**

هو استدعاء الفعل بالقول من هو دونه على سبيل الوجوب ^{كان} فان الاستدعاء
من المساوي سمي التماسا ومن الادنى الى الاعلى سمي سؤالا وان لم يكن على سبيل الوجوب
بان جواز الترك فظاهره انه ليس بامري في الحقيقة وصيغته الدالة على **افعل** خواضرب
وكرم واشرب وهي **عند الاطلاق والجرع عن القرينة** الصارفة عن طلب الفعل
يحمل عليه اي على الوجوب خواضربوا الصلاة **الاماد** الدليل على ان المراد منه
الندب او الاباحة فيحمل عليه اي على الندب او الاباحة مثال الندب فكانتوهم
ان علمتم فيم خيل ومثال الاباحة اذا حلقتم فاصطادوا وقد اجمعا على عدم وجوب
الكتابة والاصطياد **ولا يقتضي التكرار على الصحيح** لان ما قصد به من تحصيل
الماور به يتحقق بالمرة الواحدة والاصل براءة الذمة مما زاد عليها **الا اذ الدليل**
على قصد التكرار فيعمل به كالامر بالصلوات الخمس والامر بصوم رمضان ومقابل
الصحيح انه يقتضي التكرار فيستوعب المامور بالطلب ما يمكنه من زمان العرج حيث
لا بيان لأمر المامور به لا تنفاز من ترجم بعضه على بعض **ولا يقتضي القول بالان**
منه ايجاد الفعل من غير اختصاص بالزمان الاول دون الثاني وقيل
يقتضي الفور ويخالفك من قال انه يقتضي التكرار **والامر بايجاد الفعل امر**
وعما لا يتم الفعل الاب كالامر بالصلاة امر بالطهارة الموجبة اليها فان الصلاة
لا تنضم بدون الطهارة **واذا فعل** بالنسبة للفعل اي المامور به يخرج المامور
في **العهد** اي عهدة الامر ويتصرف الفعل بالاجراء الذي يدخل في الامر **واللهي**
وما لا يدخل هذه ترجمة يدخل في خطاب الله تعالى للمؤمنين وسياتي الكلام في
الكفار **واما الساهي والصبي والمجنون** غير اذلين في الخطاب حاله سهو
لاتنفا التكليف عنهم ويومر الساهي بعد ذهاب السهو عنه بجرحل السهو عنه
كقضا ما فات من الصلاة وضمان ما اتلفه من المال **والكفار** يخاطبون برفع
الشرعية **وما لا يصح الاب** وهو **الاسلام** لقوله تعالى **حكاية** عن الكفار **ما سلككم**
في سقر قالوا **نك من المصلين** وقايدة خطابهم بعقابهم عليها اذ لا يصح

باسم
في
بالقول
القولون

حال الكفر لتوقفها على اليقينة المتوقعة على الاسلام فلا يواخذون بها بعد الاسلام ترغيبا فيه **والامر**
بالشيء نهى عن ضده والهي عن الشيء **امر بضده** فاذ اقاله اسكن كان ناهيا عن
التحرك او لا تتحرك كان امرا بالسكون **واللهي استدعاء الترك بالقول من هو دون**
على سبيل الوجوب على وزن ما تقدم في حد الامر وترد صيغة الامر والمراد به
اي بالامر الاباحة كما تقدم **او الندب او التهديد** خواضربوا ما شئتم او التسوية
خواضربوا ولا تصبروا **او التكوين** خواضربوا فقرة **باب العام** واما العام فهو
ما عم شيين فصاعدا من غير حصر من قولهم **عمت زيدا** وعمرا **بالعطاء** وعمت
جميع الناس **بالعطاء** اي شملتهم به في العام شمول **والفاظة الموضوع** له اربعة
الاسم الواحد **المعرف بالالف واللام** نحو ان الافان لفي خسر الذين امنوا وعملوا
الصالحات **واسم الجمع** **المعرف بالالف واللام** نحو فاقتلوا المشركين **والاسما المهمة**
كن فمن يعقل كن دخل داري فهو امن **وما فيما لا يعقل** نحو ما جاني منك
انذرت **واي في الجمع** اي من يعقل ومن لا يعقل نحو اي عبيدي جاك احسن اليهم
واي الاشيا ردت اعطيتك **واين في المكان** نحو اين تكن كن معك **ومتي في الزمان**
نحو متي شيت جيتك **وما في الاستفهام** نحو ما عندك **والجزا** نحو ما تعمل تجز به وفي
نسخة الخبر بدل الجزا نحو علمت ما علمت وغيره كالمخبر على النسخة الاولى والجزا على الثانية
ولا في التكرار نحو لا رجل في الدار **والعموم من صفات النطق ولا يجوز**
دعوي العموم في غيره من الفعل وما يجري مجراه كما في جمعه جيل الله عليه
وسلم بين الصلوتين في السفر رواه البخاري فانه لا يعم السفر الطويل والقصير فانه انما
يقع في واحد منهما وكما في قضايه بالشفعة الجار رواه النسائي عن الحسن فانه
لا يعم كل جار لاحتمال خصوصية في ذلك الجار **والخاص يقابل العام** فيقال فيه
ما لا يتناول شيين فصاعدا من غير حصر نحو رجل ورجلين وثلاث رجال
والتخصيص يميز بعض الجملة اي اخراجه كاخراجه بعض المعاهدين من
قوله تعالى فاقتلوا المشركين وهو ينقسم الى متصل ومنفصل والمتصل

الاستثنا وسياقي مثله **والشرط** نحو كرمي تيمم ان جاؤك اي الجايين منهم **والتقييد بالصفة**
نحو الفقهاء **والاستثنا** اخراج **مالولاه** لدخول في الكلام نحو القوم الذين **وانما**
يصح بشرط ان يبقى من المستثنى منه نحو قوله على عشرة الا تسعة فلو قال الا
عشرة لم يصح ولزمه العشرة **ومن شرطه ان يكون متصلا بالكلام** فلو قال ارجاء الفقهاء
ثم قال بعد يوم الازيد لم يصح **وتجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه**
نحو ما قام الازيدك احد **وتجوز الاستثنا من الجنس** كما تقدم **ومن غيره**
نحو جاء القوم الاحمر **والشرط المخصص لجواز ان يتقدم على الشرط نحو**
جاك بنوا تيمم فاكروهم **والمقيد بالصفة** يحمل عليه المطلق كالرقة قدمت
بالايمان في بعض المواضع كما في كفارة القتل **واطلقت في بعض المواضع**
كما في كفارة الظهار **فيحمل المطلق على المقيد** احتياها **وتجوز تخصيص الكتاب**
بالكتاب نحو قوله تعالى ولا تتكلموا المشركات حتى يؤمن بقوله تعالى والمحصات من الذين
او توال الكتاب من قبلكم اي حد لكم **وتخصيص الكتاب بالسنة** كتخصيص
تعالى يوم يصليكم الله في اولادكم الى اخره **السائل للولد الكافر** حديث الصحيحين
المسلم الكافر ولا الكافر المسلم **وتخصيص السنة بالكتاب** كتخصيص حديث الصحيحين
لا يقبل الله صلاته احدكم اذا احدث حتى يتوضا بقوله تعالى وان كنتم مرضى الى قوله
فلم تجدوا ما فتيمموا وان وردت السنة بالتيمم ايضا بعد نزول الآية **وتخصيص**
السنة بالسنة كتخصيص حديث الصحيحين فيما سقت السنة العشرة حديثها
ليس فيما دونها او صدقة **وتخصيص النطق بالقياس** ونفي
بالنطق قوله تعالى وقول الرسول صلى الله عليه وسلم لان القياس يستند الى
نص من كتاب الله تعالى كانه المخصص **باب الجمل والجمل ما يقتدر الى**
البيان نحو ثلاثة قروء تحتل الاطهار والحيض لا شتركة القريتين الحيض والظهار
والبيان اخراج الشيء من حيز الاشكال الى حيز التجلي اي الايضاح
والنص ما لا يحتمل الا معني واحدا كريد في رايك زيدا وقيل ما تأويله

تتم

تتم له نحو فصيham ثلاثة ايام فانه مجرد ما ينزل يفهم معناه **وهو مشتق من**
منصة العروس وهو الكسبي لا ارتفاعه على غيره في فهم معناه من غير توقف **والظاهر**
ما احتمل امر من احدهما اظهر من الاخر كالاسدي في رايك اليوم اسدا فانه
ظاهر في الحيوان المفترس لانه المعني الحقيقي ومحتمل للرجل الشجاع بدله فان حمل
اللفظ على الاخر يسمى مؤولا وانما يؤول كما قال **ويؤول الظاهر بالدليل**
وسمي ظاهرا بالدليل اي كما يسمى مؤولا منه قوله تعالى والسماء بينناها بايد
ظاهرة جمع يد وذلك محال في حق الله تعالى **باب** القوة بالدليل العقل القاطع **باب**
الافعال هذه ترجمة **فعل صاحب الشريعة** يعني النبي صلى الله عليه وسلم لا يخلو
اما ان يكون على وجه القرينة والطاعة او لا يكون فان كان على وجه القرينة والطاعة
فان دل الدليل على الاختصاص به حمل على الاختصاص كزيادة في
النكاح على اربعة نسوة **وان لم يدل لم يختص به لان الله تعالى قال لقد كان**
لكم في رسول الله اسوة حسنة فيعمل على الوجوب عند بعض اصحابنا
في حقه وحققا لانه الاحوط **ومنهم من قال يحمل على الندب** لانه المحقق بعد
الطلب ومنهم من قال يتوقف لتعارض الادلة على ذلك **وان كان على غير وجه**
القرينة والطاعة فيحمل على الاباحة في حقه وحققا **واقرار صاحب الشريعة**
على القول من احد هو كقول صاحب الشريعة اي كقوله واقرار على
الفعل من احد كفعله لانه معصوم من ان يقر احد على منكر مثالا ذلك
اقراره صلى الله عليه وسلم ابا بكر على قوله باعطي اسلب القليل لقائله واقرار خالدين
الوليد على اكل الضب متفق عليهما **وما فعل في وقته صلى الله عليه وسلم في**
غير مجلسه وعلم به ولم يتكره حكمه ما فعل في مجلسه كعلمه بخلفائه
كرضى الله عنه ان لا ياكل الطعام وقت غيبته ثم اكل لما راي الاكل خيرا كما يؤخذ
من حديث مسلم في الاطعمة **باب النسخ** **واما النسخ فمعناه لغة**
الازالة يقال نسخت الشمس الظل اذا ازلته **ورفعته بانفساطها**

وقيل معناه النقل نحو قوله **نسخت ما في الكتاب اذا نقلته** باشكاله
كتابته وحده شرعا **الخطاب الدال على رفع الحكم الثابت** بالخطاب المتقدم
علي وجه لولاه كان ثابتا مع تراخيه عنه هذا الحد الناسخ ويؤخذ منه
حد النسخ بان رفع الحكم المذكور خطاب الى اخره اي رفع تعلقه بالفعل فنسخه بقوله
الثابت بالخطاب رفع الحكم الثابت بالبراءة الاصلية اي عدم التكليف بشي وبقولنا
خطاب الماخوذ من كلامه الرفع بالموت والجنون ويقوله على وجه الى اخره ما لو
كان الخطاب الاول مغيبا بغيره او معللا بغيره وقد صرح الخطاب الثاني بقتضي
ذلك فانه لا يسمى ناسخا للاول مثاله قوله تعالى اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة
فاسعوا الي ذكر الله وذروا البيع فتحريم البيع مغيبا بانقضاء الجمعة فلا يقال ان
قوله تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله ناسخ
للال اول بل بين غاية التحريم وكقوله تعالى وحرم عليكم حصيد البر ما دام حراما
لا يقال نسخته قوله تعالى واذا حللتم فاصطادوا لان التحريم لا احرام وقد زال ويقوله
مع تراخيه عنه ما انفصل بالخطاب من صفة او شرط او مستثنا **ونسخ**
الرسم وبقي الحكم نحو الشيخ والشيخة اذا زينا فان جموعها البتة قال عمر رضي
الله عنه فانا قد قراناها رواه الشافعي وغيره وقد رجم جيل الله عليه وسلم الحصنين
متفق عليه وهو المراد بالشيخ والشيخة **ونسخ الحكم وبقي الرسم نحو الدين**
يتوفون منكم ويذرون ازواجا وصية لازوجهم متاعا الى الحول نسخ بآية
يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشر **ونسخ الامر بن معا** نحو حديث
مسلم عن عائشة رضي الله عنها كان فيما انزل عشر صناعات معلومات فنسخ
خميس معلومات **والنسخ الى بدل والي غير بدل** الاول كما في نسخ
بيت المقدس باستقبال الكعبة وسياقي والثاني كما في نسخ قوله تعالى اذا
الرسول فقد موافق يدي نحوكم حذقة **والي ما هو غلط** كمنح الخبير
بين صوم رمضان والفدية الى تعيين الصوم قال تعالى وعلى الذين يطيقونه

فدية الى قوله من شهد منكم الشهر فليصمه **والي ما هو اخف** كمنح قوله تعالى ان يكن منكم
عشرون صابرون يغلبوا مائتين بقوله تعالى فان تكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين
ونسخ الكتاب بالكتاب كما تقدم في آية العدة وآية الصابرة **ونسخ**
السنة بالكتاب كما تقدم في نسخ استقبال بيت المقدس الثابت بالسنة الفعلية في
حديث الصحيحين بقوله تعالى قول وجهك شطر المسجد الحرام **وبالنسبة نحو**
حديث مسلم كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها وسكت عن نسخ الكتاب
بالسنة وقد قيل يجوز انه ومثله بقوله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت
ان تتركوا الوصية للوالدين والاقربين مع حديث الترمذي وغيره لا وصية لوارث
واعترض بانه خبر واحد وسياقي انه لا ينسخ المتواتر بالاحاد وفي نسخة ولا
يجوز نسخ الكتاب بالسنة اي بخلاف تخصيصه بها كما تقدم لان التخصيص اهلون
من النسخ **ونسخ المتواتر بالمتواتر ونسخ الاحاد بالاحاد وبالجملة** تر
ولا يجوز نسخ المتواتر بالقران بالاحاد لانه دونه في القوة والرجحان
ذلك لان محل النسخ الحكم والدلالة عليه بالمتواتر غنية كالاحاد **فصل في التعارض**
اذا تعارض نطقان فلا يخلو امان يكونا عامين او خاصين او
احدهما عاما والاخر خاصا او كل واحد منهما عاما من وجه وخاصا
من وجه فان كانا عامين فان امكن اجمع بينهما اجمع يحمل كل منهما على حال
مثاله حديث شريش اليهود الذي يشهد قبل ان يستشهد وحديث خير الشهود الذي
يشهد قبل ان يستشهد فحمل الاول على ما اذا كان من له الشهادة عالما بها والثاني
على ما اذا لم يكن عالما بها والثاني رواه مسلم بلفظ الاخيركم خير الشهود الذي ياتي
بشهادته قبل ان يسألها والاول متفق على معناه في حديث خيركم قري ثم الذين
يلونهم الى قوله ثم يكون بعدهم قوم يشهدون قبل ان يستشهدوا **وان لم يكن**
لجمع بينهما يتوقف فيما ان لم يعلم التاريخ اي الى ان يظهر من جملة احدهما مثاله
قوله تعالى او ما ملكت ايمانكم وقوله تعالى وان تجمعوا بين الاختين ملكا اليهين والثاني



عن ذلك فخرج المحرم لانه احوط **فان علم التارخ فينسخ المتقدم بالمتلخر** كما في
ايي عدة الوفاة وايي المصاهرة وقد تقدمت الاربع **وكذا ان كانا خاصين** اي فان
امكن الجمع بينهما جمع كلي في حديث انه صلى الله عليه وسلم توضأ وغسل عليه وهذا مشهور
في الصحيحين وغيرهما وحديث انه توضأ ورش الماعيل قديمه وهما في النعيلين
رواه مسلم والبيهقي وغيرهما جمع بينهما بان الرش في حال التجديد لما في بعض الطرق
ان هذا وضوء من لم يحدث فانه لم يكن اجمع بينهما ولم يعلم التارخ يتوقف فيهما
الظاهر من مجموع لاهل هما مثال ما جاء انه صلى الله عليه وسلم سئل عما يحل للرجل
من امراته وهي حائض فقال ما فوق الارزاء رواه ابو داود وجا انه قال اصنعوا
كل شي الا النكاح اي الوطى رواه مسلم ومن جملة الوطى فيما فوق الارزاء رفعها
فيه فخرج بعضهم التحريم احتياطاً وبعضهم الحل لانه الاصل في المنكوحه
وان علم التارخ نسخ المتقدم بالمتلخر كما تقدم في حديث زيارة القبور **وان**
كان احدهما عاماً والآخر خاصاً فيخص العام بالخاص كتخصيص حديث
الصحيحين فيما سقت النكاح العشرة بعد شهرها ليس فيها دون خمسة اوسق
كما تقدم **وان كان كل واحد منهما عاماً من وجه وخاصاً من وجه فيخص**
عموم كل واحد منهما بخصوص الآخر بان يمكن ذلك مثاله حديث ابي داود
وغيره اذا بلغ المائتين فانه لا يجنس مع حديث بن ماجة وغيره المائتين
شي الا ما غلب على ترجمه وطعمه ولو في الاول خاص بالقلتين عام في المتغير
وغيره والثاني خاص في المتغير عام في القلتين ومادونهما يخص عموم الاول
تخصص الثاني حتى يحكم بان القلتين تجنس بالتغير وتخصص عموم الثاني
تخصص الاول حتى يحكم بان مادونه القلتين يجنس وان لم يتغير فان لم تكن
تخصيص عموم كل واحد منهما بخصوص الآخر حجة الى الترجيح بينهما
في ما عارضنا فيه مثاله حديث البخاري من بدك دينه فاقتلوه وحديث
الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل النساء فالاول عام في الرجال

والنساء خاص باهل الردة والثاني خاص بالنساء عام في الحريات والمرتدات فتعاضدا
في المرتدة هل تقتل او لا **باب الاجماع** واما الاجماع فهو اتفاق علماء اهل
العصر على حكم الحادثة فلا يعتبر رفاق العوام لهم ونعني بالعلماء الفقهاء
فلا يعتبر موافقة الاصوليين لهم ونعني بالحادثة الحادثة الشرعية لا الهيا
محل نظر الفقهاء خلاف اللغوية مثلاً فانما يجمع فيها على اللغة واجماع هذه الامة
حجة دون غيرها لقوله صلى الله عليه وسلم لا تجمع امتي على ضلالة رواه
الترمذي وغيره **والشرع ورد بعصمة هذه الامة** بهذا الحديث ونحوه **والاجماع حجة على العصر**
ورجوع بعصمة هذه الامة بهذا الحديث ونحوه **والاجماع حجة على العصر**
ومن بعده وفي اي عصر كان من حين الصحابة ومن بعدهم ولا يشترط
في حجته انفراد العصر بان يموت اهله **على الصحيح** لسقوط ادلة الحجية
عنه وقيل يشترط لجواز أن يطرأ لبعضهم ما يخالف اجتهاده فيرجع عنه واجب
بانه لا يجوز له الرجوع لاجماعهم عليه **فان قلنا انفراد العصر شرط يعتبر**
في انعقاد الاجماع قوله من ولد في حياتهم وتفقهم وصار من اهل الاجتهاد
ولهم على هذا القول ان يرجعوا عن ذلك الحكم الذي ادى اجتهادهم اليه
والاجماع يصح بقوامه وبفعاله كان يقولوا جواز شيء ويفعلوه فيدفعون
له على جواز بعصمة من كان قد تقدم ويقول البعض وفعل البعض **والنسخ**
ذلك القول والفعل وسقوط الباقي وسيجي ذلك بالاجماع السلوكية
وقول الواحد من الصحابة ليس حجة على غيره على القول الجديد وفي
القديم حجة لحديث اصحابي كالنجوم بايم اقدم اهدى تم واجيب بضعفه
واما الاخبار والخبر ما يدخله الصدق والكذب لا ختم له لها من حيث انه
خبر لا من حيث الواقع كقولك قام زيد فتأمل ان يكون صدقاً وان يكون كذباً
وقد يقطع بصدقه وكذبه لا يخرج خارجي الاول كخبر الله تعالى والثاني كقولك
الضدان يجتمعان **والخبر ينقسم الى قسمين الى احاد ومتواتر والمتواتر**

ما يوجب العلم وهو ان يروي جماعة لا يقع التواطى منهم على الكذب عن
 مثلهم وهكذا الى ان ينتهي الى الخبر عنه فيكون في الاصل عن مشاهدة
 او سماع لا عن اجتهاد كالاخبار عن مشاهدة مكة او سماع خبر الله تعالى عن النبي
 صلى الله عليه وسلم بخلاف الاخبار عن مجتهدين في كالاخبار عن الفلاسفة بقدم العالم
 والاحاد وهو مقابل المتواتر هو الذي يوجب العمل به ولا يوجب العلم
 لاحتمال الخطا فيه وينقسم قسمين الى مرسل ومسند والمسند ما اتصل
 اسناده بان صرح برواياته كالم مرسل ما لم يتصل اسناده بان اسقط بعض
 روايته فان كان من مراسيل غير الصحابة رضي الله عنهم فليس بحجة لاحتمال
 ان يكون الساقط مجرورا الامر اسيل سعيد بن المسيب من التابعين
 الله عنهم اسقط الصحابي وعزاه للنبي صلى الله عليه وسلم في حجة فانها فتنشت
 اي فتنش عنها فوجدت مسانيد اي رواها الصحابي الذي اسقطه عن النبي
 صلى الله عليه وسلم وهو في الغالب صهره ابو هريرة رضي الله عنه اما
 مراسيل الصحابة بان يروي صحابي عن صحابي عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم
 يسقط الثاني فحجة لان الصحابة كلهم عدول والعنعنة بان يقال حدثنا
 فلان عن فلان الى اخره تدخل على الاسناد اي على حكمة فيكون الحديث المروي
 به في حكم المسند لا المرسل لا اتصال سنده في الظاهر حكم المسند لا حكم المرسل
 لا اتصال سنده في الظاهر واذ اقر الشيخ وغيره يسمع يجوز للراوي
 ان يقول حدثني واخبرني وان قراها هو على الشيخ فيقول اخبرني
 ولا يقول حدثني لانه لم يحدثه ومنهم من اجاز حديثي وعليه عرف اهل
 الحديث لان القصيدة الاعلام بالرواية عن الشيخ وان اجازته الشيخ من غير
 رواية فيقول اجازني واخبرني اجازة باب القياس واما
 القياس فهو من الفرع الى الاصل بعلته تجمع ما في الحكم بقياس الارز
 على البر جامع الطعم وهو ينقسم الى ثلاثة اقسام قياس على

وقياس دلالة وقياس شبه فقياس العلة ما كانت العلة فيه موجبة
 للحكم بحيث لا يحسن عقلا تخلفه عنها قياس الضرب على التافيف للوالدين
 في التحريم بعلته الا اذا وقياس الدلالة هو الاستدلال باحد النظمين
 على الآخر وهو ان تكون العلة دالة على الحكم ولا تكون موجبة للحكم كقياس
 مال الصبي على مال البالغ في وجوب الزكاة فيه بجامع انه مال تام ويجوز ان يقال
 لا تجب في مال الصبي كما قال به ابو حنيفة رحمه الله وقياس الشبه هو الفرع
 المرددين اصليين فيلحق باكثرها شبها كما في العبد اذا اتلف فانه
 متردد في الضمان بين الانسان الحر من حيث انه ادبي وبين البهيمة من حيث
 انه مال وهو بالمال اكثر شبها من الحر من حيث بدليل انه يباع ويورث ويوقف
 وتضمن اجزائه بما نقص من قيمته ومن شرط الفرع ان يكون منكبا
 للاصل فيما يجمع به بينهما الحكم اي ان تجمع بينهما بما يناسب الحكم ومن شرط الاصل
 ان يكون ثابتا بدليل متفق عليه بين الخصمين ليكون حجة على الخصم فان لم يكن
 خصم فالشرط ثبوت حكم الاصل بدليل يقوله به القاييس ومن شرط العلة ان
 تطرد في معلولاتها فلا تنتقض لفظا ولا معني فتمني انتقضت لفظا بان
 صدقت الاوصاف المعين باعتبارها في صورة بدو الحكم فسد القياس الاول كان يقال
 في القتل بالمشقة انه قتل عمد عدوان فيجب به القصاص كالقتل بالمحور فينتقض
 ذلك بقتل الوالد ولله فانه لا يجب به قصاص والثاني كان يقال تجب الزكاة في المواشي
 لدفع حاجة الفقراء فيقال ينتقض ذلك بوجوده في الجواهر ولا زكاة فيها ومن شرط
 الحكم ان يكون مثل العلة في النفي والاثبات اي تابعا لها في ذلك ان وجدت
 وجد وان انتفت انتفت والعلة هي الجالبة للحكم عنكسها له والحكم هو المطلوب
 للعلة ما ذكر باب الخطر واما الخطر والاباحة فمن الناس من يقول ان
 الامنية بعد البعثة على الخطر اي على صفة هي الخطر الا ما اباحته الشريعة
 فان لم يوجد في الشريعة ما يدل على الاباحة فيتمسك بالاصل وهو

الخطر ومن الناس من يقول بضده وهو ان الاصل في الاشياء بعد البعثة
انها على الاباحة الا ما حظره الشرع والصحيح التفصيل وهو ان المضار على التحريم
والمنافع على الحل اما قبل البعثة فلا حكم يتعلق باحد لان اتفاق الرسول الموصول له
ومعني استحباب الحال الذي يحج به كما سيأتي ان يستحب الاصل
اي العدم الاصيل عند عدم الدليل الشرعي فان لم يجد المجتهد بعد البحث
بقدر الطاقة كان لم يجد دليلا على وجوب حصره فوجب فتقوله لا يجب استحباب
الحال اي العدم الاصيل وهو حجة جزما اما الاستصحاب المشهور الذي هو
ثبوت امر في الزمن الثاني لثبوته في الاول في عندنا دون الحنفية فلا نزاع
عندنا في عشرين دينارا ناقصة تزوج رواج الكاملة بالاستصحاب واما
الدالة فيقدم الجلي منها على الخفي وذلك كالمظاهر والمؤول فيقدم اللفظي معناه
الحقيقي على معناه المجازي والموجب للعلم على الموجب للظن وذلك كالتواتر
والاحاد فيقدم الاول الا ان يكون عاما فيخص بالثاني كما تقدم من تخصيص الكتاب
بالسنة والنطق من كتاب او سنة على القياس الا ان يكون النطق عاما فيخص
بالقياس كما تقدم والقياس الجلي على الخفي وذلك كقياس العلوية على قياس الشبه فان
وجد في النطق من كتاب او سنة ما يغير الاصل اي العدم الاصيل الذي يغير عن
استصحابه باستصحاب الحال فواضح ان يعمل بالنطق والا اي وان لم يوجد
ذلك فيستحب الحال اي العدم الاصيل اي يعمل به باب المفتي ومن شرط
المفتي وهو المجتهد ان يكون عالما بالفقه اصلا وفرا خلافا ومذهبا في
مسائل الفقه وقواعده وفروعه وعامها من الخلاف لينذهب الى قول منده ولا يخاف
بان تحدث قولا اخرلا يستلزام اتفاق من قبله بعد دعاهم اليه على فهمه وان يكون
كامل الاكلة في الاجتهاد عارفا بما يحتاج اليه في استنباط الاحكام من
النحو واللغة ومعرفة الرجال الراويين للاخبار لياخذ برواية المقبولة منهم دون
المجروح وتفسير الايات الواردة في الاحكام والاعخبار الواردة فيها بالواقع

ذلك

ذلك في اجتهاده ولا يخالف وما ذكره من قوله علمنا الى اخره من جملة آله الاجتهاد
ومنها معرفته بقواعد الاصول وغير ذلك ومن شرط المستفتي ان يكون
من اهل التقليد فيقلد المفتي في الفتوى فان لم يكن الشخص من اهل
التقليد بان كان من اهل الاجتهاد فليس له ان يستفتي كما قال وليس للعالم
اي المجتهد ان يقلد لقلته من الاجتهاد والتقليد قبول قول القائل بلا حجة
يدكرها فيعلم هذا بقول النبي صلى الله عليه وسلم فيما يذكره من الاحكام يسمى
تقليدا ومنهم من قال التقليد قبول قول القائل وانت لا تدري من
ان قاله اي لا تعلم ما اخذه في ذلك فان قلنا ان النبي صلى الله عليه وسلم
كان يقول بالقياس بان يجتهد فيجوز ان يسمى قبول قوله تقليدا لاحتمال
ان يكون عن اجتهاد وان قلنا انه لا يجتهد وانما هو وحى وما ينطق عن الهوى ان هو
الاوحي يوحى فلا يسمى قبول قوله تقليدا لا استدناؤه الى الوحي باب الاجتهاد
واما الاجتهاد فهو بذل الوسع في بلوغ الغرض المقصود من العلم
ليحصل له فالمجتهد ان كان كاملا الاكلة في الاجتهاد كما تقدم فان اجتهد
في الفروع فاصاب فله اجران على اجتهاده واصابته وان اجتهد فيها وخطا
فله اجر واحد على اجتهاده وسيأتي دليل ذلك ومنهم من قال كل مجتهد في
الفروع مصيب يتأعلى ان حكم الله في حقه وحق مقلده ما ادى اليه اجتهاده ولا
يجوز ان يقال ان كل مجتهد في الاصول الكلاسيكية اي العقائد مصيب
لان ذلك يودي الى تصويب اهل الضلال من النصارى في قولهم بالثبوت
والمجوس في قولهم بالاصليين للعالم النور والظلمة والكفار في فهم التوحيد
الرسول والمعاد في الآخرة والمحدثين في صفات الله تعالى كالمظاهر وخلقته افعال
العباد كونه مرثيا في الآخرة وغير ذلك ودليل من قال ليس كل مجتهد في
الفروع مصيب قوله صلى الله عليه وسلم من اجتهد واصاب
فله اجران ومن اجتهد واخطى فله اجر واحد وجه الدليل

ان النبي صلى الله عليه وسلم خطا المجتهد تارة وصوبه اخرى وللحد ^{يث}

رواه الشيخان ولفظ البخاري اذا اجتهد الحاكم فحكم فاحصا فله اجران

واذا حكم فخطا فله اجر واحد والله اعلم بالصواب وللحمد لله وحده

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

بلده وبجميع المسلمين كالفقيه زكريا

ابن احمد بن علي الدين المقدسي

بلد الشافعية مذهبها

القاهرة اعتقاد اوغنت

من كتابة هذا الشرع

المباركة في مدينة

يوم الاثنين يوم

سنة من شهر

ربيع الاول من

سنة ثمان مائة

١٠٣٩

